



أسباب الطلاق وتداعياته

"دراسة وصفية تحليلية لواقع حالات الطلاق بمدينة البيضاء بليبيا"

أ.د. عبدالكريم علي مصطفى أ. المبروك محمد بوحويش أ. باهية عطية الصالحين
abdalkrim.ali@omu.edu.ly

قسم علم الاجتماع – جامعة عمر المختار – البيضاء

 <https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v2i4.27>

تاريخ الاستلام: 2024/07/31 : تاريخ القبول: 2024/08/30 : تاريخ النشر: 2024/09/01

المستخلص:

تشغل الدراسة بمشكلة الطلاق في المجتمع الليبي، بالرجوع إلى انتشارها واتساع نطاقها وتسارع وتيرتها، ولعل الأرقام والمؤشرات التي جمعت عبر الدراسة تؤشر إلى ذلك بوضوح، وكان استهدافنا لمشكل الطلاق لا باعتباره مشكلة في حد ذاته ولكن لأنه سبباً رئيساً لظهور نتائج أخرى يترتب عليه من آثار سلبية تتمثل في تفكك الأسرة، وانحراف الأحداث، وازدياد العداوة والبغضاء، وتشريد الأبناء، وسوء الأوضاع الاقتصادية لغياب عائل حقيقي للأسرة. أن كل هذه التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية كان له آثار لا يستهان بها على المجتمع، ومن قبله الأسرة والفرد، والمجتمع الليبي دراستنا ليس استثناءً فهو من بين تلك الدول التي تستغل فيها هذه الظاهرة، ولقد لمسنا ذلك من خلال الملاحظة السريعة وبعض الدراسات السابقة، وحديث الشارع، وأيضاً ما يحدث من أزمات واضطرابات بسبب التغيير الذي لاقى الانتفاضة الشعبية عام 2011 ؛ ومدينة البيضاء هي وحدة الدراسة من خلال زيارات ميدانية متكررة من قبل فريق البحث جمعنا بموجبها أرقام وإحصائيات أحاطتنا بحجم الظاهرة، وعن طريق استخدام منهجية منضبطة هي الاستبانة أمكننا التعرف على أهم أسبابها وأبرز تداعياتها، وقدمت الدراسة ختاماً رزمة من الحلول محاولة منها وضع المسؤولين وصناع القرار للتدبر وإيجاد الحلول.

الكلمات الدالة: الطلاق، مدينة البيضاء، ليبيا.

Abstract:

The study addresses the issue of divorce in Libyan society by examining its prevalence, increasing scope, and accelerating rate. The collected data and indicators clearly point to this phenomenon. The focus on divorce is not merely because it is a problem in itself, but due to its significant consequences, including family disintegration, juvenile delinquency, increased hostility and resentment, child displacement, and economic hardship due to the absence of a genuine family provider. These social, economic, and psychological impacts have substantial effects on society, particularly on families and individuals. Our study, focusing on Libyan society, is not an exception among nations facing this phenomenon. This is evident from quick observations, previous studies, public discourse, and the crises and disturbances following the 2011 popular uprising. The city of Al-Bayda is the study's unit of analysis, with the research team conducting repeated field visits to gather data and statistics on the phenomenon. Using a structured methodology, specifically surveys, the study identified the main causes and major consequences of divorce. In conclusion, the study offers a set of solutions aimed at encouraging officials and policymakers to consider and find resolutions.

Keywords: Divorce, Al-Bayda city, Libya.



أولاً إشكالية الدراسة وموضوعها:

1- إشكالية الدراسة:

لا مناص من القول إن ظاهرة الطلاق بأبعادها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والنفسية تعد ظاهرة عالمية، تجتاح جميع دول العالم، وتعاني منها على وجه الخصوص المجتمعات العربية، ويشكل انتشارها في مجتمعاتنا واقعا ملموساً مريعاً، وقد أخذت أبعادها المتعددة حيزاً من اهتمام المختصين والباحثين نظراً لما تتركه من آثارٍ، ورواسب اجتماعية ونفسية وصحية واقتصادية، والطلاق ظاهرة معقدة، تتداخل فيها عوامل عدة، وتنتج عنها مشكلات كثيرة لذلك تتطلب بالتأكيد مواجهة شاملة ومتكاملة. شهدت الأسرة تغيرات عديدة سواء من حيث الحجم أو النوع، إذ تغير نمط هذه الأخيرة من القائمة على سلطة الجد إلى النووية التي تقع تحت سلطة الأب وفقاً لتطورات الحياتية الاجتماعية، والديموغرافية، والاقتصادية وحتى السياسية منها، كما أن التغيرات مست أيضاً العلاقات الأسرية إذ نخس العلاقات الزوجية بسبب المشاكل التي قد تطرأ على حياة الزوجين؛ مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق الذي أصبح ظاهرة متفشية تعاني منها جل المجتمعات إلا أن حدة هذه الظاهرة تتفاوت من مجتمع إلى آخر، وفقاً للأوضاع السائدة أي بمعنى آخر أن نسبة الطلاق تتغير وفقاً لما هو سائد من أوضاع، ونظراً لكون الموضوع أصبح من ضمن المواضيع التي تُطرح ويفتح باب النقاش فيها للتخفيف من حدتها التي تتفاوت نسبها، ومعدلاتها لدى العربية عنها في بعض المجتمعات، ولكون بعض الدول العربية تمر بظروف استثنائية بسبب التغيرات والتحولات التي تطرأ عليها مما يجعلها عرضة للتأزم، والتفكك لأسباب متعددة، اقتصادية، واجتماعية، ونفسية.

ويُعد الطلاق من أخطر المشكلات الاجتماعية وأكثرها ضرراً؛ لأنه يهدد كيان الأسرة، ويؤدي إلى زعزعة كيان المجتمع، ويؤرقه، إن تزايد حالات الطلاق في السنوات الأخيرة أصبح مظهراً يدعو للقلق، ويشكل ضغطاً كبيراً على الفرد والأسرة والمجتمع، فالطلاق له عواقب وخيمة، خاصة إذا كان للمطلقين أبناء، وعلى المستوى العالمي تحتل جمهورية مصر العربية الترتيب الأول حيث بلغ إجمال حالات الطلاق والخلع عام 2015 (250) ألف حالة بزيادة عن عام 2014 قرابة (89) ألف حالة (مركز دعم واتخاذ القرار، 2015)، وللتوضيح سنجد أن (88) ألف حالة طلاق تحصل يومياً، ورصدت الإحصاءات حوالي (240) حكماً بالطلاق تصدر كل يوم في محاكم الأحوال الشخصية (سلطان، 2017، ص: 272).

وسجلت الجزائر ارتفاع ملحوظ في حالات الطلاق بين عامي 2005- 2013 إذ قدرت بـ(26440) حالة (زروقي، 2016) وعن المملكة السعودية تؤكد الإحصاءات أن زواج من كل خمسة مآله الفشل (الريديان، 2008، ص: 10).



وأما ليبيا وبحسب تقرير رسمي صادر عن مصلحة الإحصاء والتعداد فإن عدد حالات الطلاق بلغت عام 2010 ما يقرب من (4371) وفي عام 2011 تقريباً (3137) حالة طلاق (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2001).

يتداول الحديث مؤخراً عن ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، شأنه شأن مجتمعات أخرى، مما يولد نوعاً من القلق ينتاب الأسرة، ويتوسع ليشكل إحساساً عاماً بالظاهرة، يلقي بضلاله على شرائح اجتماعية كبيرة، يأتي كل هذا لما لها من آثار، ونتائج سلبية تطل المجتمع برمته.

حيث تم تقدير عدد حالات الطلاق بين السكان الليبيين عام 2011 (3117) حالة طلاق، وعليه فإن معدل الطلاق الخام لعام 2011 يكون بمعدل (0.54 في الألف) وهو أقل من معدل الطلاق الخام لعام 2010، والذي بلغ (0.77 في الألف) وقد تركزت معظم حالات الطلاق في شهر مارس حيث شكلت 9.7% من مجموع حالات الطلاق لعام 2011 (الإحصاءات الحيوية والإدارية، 2011، ص:3).

وبحسب إحصائية صادرة عن مصلحة الأحوال المدنية في ليبيا فإن معدلات الطلاق تشهد ارتفاعاً مضطرباً، ففي عام 2013 بلغت ما يقرب من (1200) حالة طلاق، وبلغت عام 2014 حوالي (2500) وارتفعت عام 2015 لتبلغ قرابة (3000) وفي السنة التالية 2016 وصلت إلى ما يقرب من (3500) حالة طلاق، وشهد عام 2017 (3800) حالة طلاق، وبنهاية عام 2018 فاقت (4091) حالة طلاق (مصلحة الأحوال المدنية) وبالمزور على هذه الأرقام نلاحظ بجلاء أن ظاهرة الطلاق تلقي بضلالها على المجتمع وهي في زيادة مستمرة تتطلب التصدي لها والبحث فيها بغية الحد منها، وتجاوز آثارها المقلقة.

يتبن لنا من حجم الأرقام والمؤشرات التي تختلف حدتها من مكان إلى آخر أننا أمام أزمة حقيقية تتمثل في إن الحياة الاجتماعية الزوجية تجابه عديد المختنقات، والمشكلات التي يمكن أن تكون عاملاً يدفع بقوة إلى اتخاذ قرار الطلاق، والإصرار عليه من أحد طرفي العلاقة الزوجية، أو كليهما، ولكن تتجه الأمور في النهاية إلى إعلان الطلاق، وبما أن الطلاق صار أمراً واقعاً، وقد أضحت نسبة الطلاق في المجتمع الليبي ملحوظة، وظاهرة للعيان، وأيضاً مرصودة عن طريق الإحصاءات والمؤشرات التي تقدمها جهات الاختصاص الرسمية ذات الشأن، فإن من الأهمية بمكان الوقوف على هذه المشكلة، والتوجه لها بالبحث، والدراسة من خلال تحديد مسبباتها، والبحث عن المتغيرات المؤثرة فيها، وحصر النتائج والآثار المترتبة عليها، ولكون مجتمع الدراسة الحالية هو مدينة البيضاء والتي تعد امتداداً طبيعياً للمجتمع الليبي، تتأثر بالظروف، والأزمات التي يمر بها، كانت هذه الدراسة: دوافع الطلاق وتداعياته" دراسة وصفية تحليلية لواقع حالات الطلاق بمدينة البيضاء بليبيا".



من أجل تسليط بؤرة الاهتمام، ووضع القضية تحت مجهر الفحص الاجتماعي وفي النهاية فهي محاولة ربما تسهم في الكشف عن المسببات، وتقديم توصيات، ورؤى موضوعية.

2- أهمية الدراسة:

أ. الأهمية النظرية:

لا شك أن قضية الطلاق كقضية اجتماعية نفسية تعد ظاهرة عالمية تعاني منها معظم المجتمعات العربية ويشكل انتشارها في مجتمعنا المعاصر واقعا مؤلما أخذت أبعادها المتنوعة حيز الاهتمام للمختصين والباحثين، وبالتالي فإن الدراسة بما ستعرضه من أدبيات، متعلقة بموضوع الطلاق، وعلى رأسها الدراسات السابقة، والنظريات المفسرة، والأطر النظرية التي استأنست بها، تُعد بشكل أو بآخر مساهمة متواضعة في إثراء معرفي جديد قد يضاف للعلوم الاجتماعية، والإنسانية في هذا المجال.

ب. الأهمية التطبيقية:

تتبع أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية فيما ستتوصل إليه من نتائج، وتوصيات يمكن الأخذ بها أو حتى طرح في حلقات النقاش العلمي، ولعلها تكون سندا يفيد مؤسسات الدولة التي تسعى إلى مواجهة هذه الظواهر، بمعرفة أسبابها، ومحاولة الحد من آثارها.

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة معدلات، ومؤشرات الطلاق في المجتمع الليبي، بشكل عام، ورصدها تحديداً في مدينة البيضاء ميدان البحث، من خلال الرجوع إلى الإحصاءات، والأرقام المتوفرة في السجلات الرسمية، والكشف عن أهم العوامل، والأسباب التي تقف وراء الظاهرة، وبشكل أدق تسعى الدراسة للوصول إلى الأهداف الآتية:

- التعرف على معدلات الطلاق في ليبيا، ومدينة البيضاء خصوصاً.
- الكشف عن أهم أسباب تزايد مشكلة الطلاق والعوامل التي تسهم في حدوثها.
- مدى تأثير الظروف والتغيرات التي طرأت على المجتمع في تفاقم المشكلة.
- تقديم إضافة علمية ومعرفية لإثراء البحث العلمي في مجال المشكلات، والظواهر الاجتماعية. ولتحقيق الأهداف سالفة الذكر ستحاول الدراسة الإجابة على هذه التساؤلات:

4- تساؤلات الدراسة:

- ما مدى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الليبي عامةً، ومدينة البيضاء على وجه الخصوص كونها ميداناً للدراسة؟
- ما أهم الدوافع التي تؤدي إلى الطلاق؟



- كيف يمكن التصدي لهذه الظاهرة، والحد من تزايدها؟

5- مفهوم الطلاق:

عموماً تدور الدراسة على مفهوم عام واحد، ورئيس هو مفهوم الطلاق، وللمزيد من الإيضاح يمكن تعريف الطلاق لغةً بأنه "إخلاء السبيل" (الرديعان، 2008، ص: 16) ومن الناحية الشرعية يتفق الفقهاء في تعريف الطلاق على القواعد العامة، وإن اختلفوا في بعض الجزئيات، فيعرفه بعض الفقهاء بأنه "رفع القيد في الزواج الصحيح في المال أو المآل، بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كناية، أو بما يقوم مقام اللفظ من الكناية أو الإشارة" ويرى الحنابلة الطلاق شرعاً على أنه "حل قيد النكاح أو بعضه إذا طلقها طلبة رجعية" وقال الشافعية الطلاق شرعاً على أنه "حل عقدة النكاح بلفظ الطلاق ونحوه" وقال الحنفية الطلاق هو "رفع قيد النكاح في الحال بالبائن أو المآل بالرجعي بلفظ مخصوص" أما علماء المالكية فيعرفونه على أنه "رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح" ويعرفونه أيضاً بأنه "صفة حكمية ترفع حل منفعة الزوج بزواجه" (سلطان، 2017، ص: 274) ويعرفه عبدالرحمن الصابوني بأنه انفصال الزوجين عند استحالة استمرار الحياة المشتركة بينهما، وتختلف مدة الانفصال حسب درجة الطلاق الذي يبدأ بطلقة واحدة، وهو البينونة الصغرى، ويصل إلى ثلاثة طلاقات وهو البينونة الكبرى" (الرديعان، 2008، ص: 16) والطلاق قانوناً هو "طريقة لانحلال الزواج في حياة الزوجين لأثر حكم قضائي يصدر بناءً على طلب أحدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون" (القرشي، 2014، ص: 250).

وينظر علماء النفس إلى الطلاق على أنه اضطراب نفسي ناتج عن عدم التلاؤم بين الزوجين والذي يكون بسبب الصعوبات التي تواجه الحياة الزوجية التي يُعبر عنها عادة بعدم التكيف (الجنابي، 1983، ص: 16).

ومن ناحية التعريف العلمي فقد عرفه بعض الباحثين بأنه "ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويشير المصطلح أيضاً إلى الانفصال الطبيعي بين الأزواج بحيث لا يغير هذا من العلاقات القانونية التي نتجت عن الزواج" وقد عرفه (وليم جود) بأنه "طريقة منظمة لوضع نهاية اختيارية للزواج" (الحربي، 2013، ص: 16) والطلاق من المنظور الاجتماعي « هو انفصال رابطة الزواج عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استناداً إلى أسس دينية سائدة، ويعتبر الإسلام الطلاق أبغض الحلال عند الله لأنه يتسبب في تفكك أسرة مما يترتب على ذلك من مشكلات تلقي بظلالها على الأسرة والمجتمع (جبارة، 2008، ص: 210) و يعرفه "رولان بروس" في القاموس الديموغرافي بأنه "قطع العلاقة الزوجية بحكم العرف والقانون وهو على ثلاثة أنواع: طلاق عقابي، طلاق في شكل انفصال، طلاق توافقي" (سعودي، 2005، ص: 31).



"ويعرف الطلاق اجتماعياً بأنه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع، وتنتج عن علاقات اجتماعية غير سليمة، والطلاق مرض اجتماعي خطير إذ أنه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية للمجتمع ويكون ثمناً للزواج غير المرغوب فيه ويعدّ نقيض الزواج" (القرشي، 2014، ص: 250).

ولعل التعريف الذي يقترب كثيراً من دراستنا هو الذي يعرف الطلاق على أنه "ذلك التفكك الذي يؤدي إلى انفصال الوالدين نهائياً، وبالتالي تفكك الوحدة الأسرية التي كانت من قبل، والذي يقره المجتمع والهيئات القانونية فيه" (خيرة، 2015، ص: 17).

ويمكن لنا أن نسوق تعريفاً إجرائياً للطلاق المقصود في هذه الدراسة على أنه: ليس فقط عدم توافق بين طرفين أو سوء حظ لأحدهما، أو أن تأثيراته تلحق بكليهما مباشرة، ولكنه في المقام الأول يعبر عن مشكلة اجتماعية تمتد آثارها لتشمل الرجل، والمرأة، والأطفال، وأسرتهم الصغيرة، والكبيرة، وتمتد لتلقي بضلالها على المجتمع بأكمله، ويسترعي ذلك اهتمام المسؤولين، والمهتمين، وصناع القرار، لكونه يمثل بؤرة توتر ينتج عنها قلق ورهاب اجتماعي، يجعل بالضرورة بمكان السعي من أجل التصدي لها والحد من تبعاتها.

6- الدراسات السابقة:

تطرقت عديد الدراسات، وتناولت بالبحث موضوع ظاهرة الطلاق، وركزت في معظمها على أسباب الطلاق، وآثاره، وعلى المستوى العربي يمكننا استعراض مجموعة من الدراسات جاء معظمها ليؤكد أن للطلاق آثاراً جمة أهمها المعاناة الاجتماعية بين أطفال المطلقين، وظهور بعض المشكلات السلوكية لديهم، وتعرض الأمهات المطلقات إلى مشكلات اقتصادية تتعلق بالإنفاق، وإعانة الأطفال (الغرايبي، عليمات، 2012) ويبرر بعض المطلقين أن طلاقهم كان بسبب عدم الرضا عن طريقة اختيار الشريكة، ولعدم التجانس الفكري، وأيضاً الخوف من ضغوطات المستقبل (الرديعان، 2008) وتؤكد دراسة أخرى أن الخروج عن المعايير الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية التي يستند إليها المجتمع في علاقاته كانت سبباً في زعزعة أسس العلاقات بين الزوجين بفعل عوامل داخلية تخصهما وأخرى مساندة مصدرها المحيط الاجتماعي، والثقافي (الشبول، 2010) وتؤدي متغيرات الفرق العمري الكبير بين الزوجين، والدخل، والمهنة من أكثر الأسباب المؤدية للطلاق (المجالي، 2000) في حين تعود أسباب الطلاق في دراسة أخرى إلى فارق السن، وكثرة مطالب الزوجة، وعدم الإنجاب، واختلاف العادات والتقاليد، والأسباب الأخلاقية (الفیصل، 1991) لقد كان من أهم أسباب الطلاق كما جاء في إحدى الدراسات سوء الاختيار، والزواج المبكر، والإقامة عند الأهل وانخفاض مستوى التعليم، والحالة المادية، وسوء معاملة الزوج لزوجته، والخلافات المستمرة بينهما (الشراري، 2006) وتوصلت دراسة أجريت في فلسطين العربية إلى أن معظم المطلقين هم من فئة الشباب المتعلمين، وأن للعامل المادي تأثيراً كبيراً في ارتفاع وانخفاض الطلاق، وغالباً ما تؤدي تدخلات الأهل في حياة الزوجين لنتائج سلبية، وعادة ما تكون آثار



الطلاق أكبر على الزوجة منها على الزوج بسبب الطبيعة الذكورية للمجتمع (أبوزنط، 2016) وتتمثل أهم أسباب انتشار الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية في عدم تحمل المسؤولية، والجفاف العاطفي، وسوء الطباع، والخيانة الزوجية، وتدخل الأهل، وتعاطي المخدرات، والمشاكل الجنسية، وعدم الإنجاب، وزواج المسيار، وأخيراً أوضحت الدراسة أن مشكلة الطلاق تأثرت بمستجدات العصر وظروفه (الخطيب، 2009) ولغياب الحوار داخل الأسرة، والزواج المفروض من الأسر، وعدم القدرة المادية وتقشي الغلاء، ومشاهدة البرامج المنافية للعادات والقيم عبر وسائل الإعلام، والخيانة الزوجية، وعدم الالتفات لحقوق الزوجة الشرعية لكل ما سبق دور فعال ومؤثر في الاتجاه نحو الطلاق كحل أخير لا مهرب منه يلجأ إليه المتزوجون (الشيخ وآخرون، 2013) أما في دولة الإمارات العربية المتحدة: فبينت دراسة ميدانية للباحث (عبدا لرازق فريد المالكي) ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة أسبابه واتجاهاته- مخاطر وحلول أن 76% من المطلقات لم تتجاوز أعمارهن 39 عاماً، وهذا يدل على أن أغلبهن من متوسطات العمر (المالكي، 2004) وترى دراسات في عدم وعي المرأة العربية بشكل عام وتلك التي تعيش في مجتمعات تقليدية، وقربانية بشكل خاص بحقوقها الشرعية والمدنية المتعلقة بالطلاق جعلها تسلم بقدرها خضوعاً لإرادة العادات والتقاليد الاجتماعية، لهذا فإن المجتمع يلقي دائماً اللوم على المرأة سواء أكانت هي المسؤولة عن وقوع الطلاق أم لا، ويعود سبب ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الأبوي (المجالي، 2000) وغالباً ما يتوقع المجتمع من المرأة أن تتنازل عن كثير من الحقوق وأن تضحي من أجل المحافظة على استمرارية الزواج وديمومة الأسرة. بطبيعة الحال إن هذا يشكل إجحافاً كبيراً بحق المرأة لأنه ليس بها وحدها يحافظ على بقاء العلاقة الزوجية وتماسك الأسرة واستمراريتها وإنما بتفاعل الطرفين وتعاونهما، وهذا من بديهيات الأمور التي يجب على كليهما إدراكها بشكل خاص الزوج لكونه صاحب الإرادة والسلطة والكلمة الأمرة والناحية في أسرته. وبهذا الحرص على تقاسم المسؤولية تتم المحافظة على الكيان الأسري والحيولة دون وقوع الطلاق ومنع التفكك الأسري. ويرى الثاقب في دراسته لظاهرة الطلاق في مجتمع الكويت أن أسبابه قد جاءت نتيجة للتغير الثقافي والاجتماعي التي تتكشف أبعادها في بداية الزواج الذي تكون نهايته الطلاق (الثاقب، 1996).

وقدم (هيلر ستين وآخرون 2012) دراسة في الولايات المتحدة بعنوان: دورة العمل والطلاق، وأشارت الدراسة في أهم نتائجها للارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق، والحالة الاقتصادية، حيث وجدت الدراسة أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن في سن مبكرة، وكان مستوى التعليم لديهن منخفض. وعرض (فالينزول، 2014) في الولايات المتحدة دراسة عن: التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية والطلاق، وتوصلت الدراسة إلى أن زيارة مواقع التواصل الاجتماعي وارتياها تزيد من معدلات الطلاق بصورة طردية في مختلف أنحاء الولايات المتحدة مع اختلاف العوامل المسببة للطلاق (أبوزنط، 2016)



وفيما يتعلق بالدراسات التي أجريت محلياً يمكننا إبراز الدراسات، والأبحاث التي وقعنا عليها، وأهمها دراسة (فتاح) الطلاق في المجتمع الليبي أقيمت في الجبل الأخضر، وبلغت عينتها (1000) مطلق، ومطلقة مقسمة بالتناصف، وخرجت الدراسة بجملة من النتائج أبرزها أن للطلاق أسباباً متعددة تعصف بالحياة الزوجية منها تدخل الأهل في شؤون المتزوجين، صغر السن عند الزواج، عدم الإنجاب، التباين في المستوى التعليمي، والثقافي، والشك والغيرة، إهمال الزوجة لشؤون البيت، المرض لأحد الزوجين، التباين في الخلفية الحضرية، وتعدد الزوجات، كما كان للأعباء المادية الملقاة على عاتق الزوج، وسوء تدبير الزوجة دور كبير في حدوث الطلاق بحسب الدراسة (فتاح، 1978)، ووجدت دراسة (حماد) أن أسباب ظاهرة الطلاق كثيرة ومتعددة، فمن ضمن الأسباب التي اطلعنا على أرقامها تلك التي تؤيد عدم توفر السكن المستقل، فاشتراك الزوجين في السكن مع الوالدين أصبح عائقاً ومصدراً للخلاف بينهما فعدم الاستقلال في المسكن يعني في الغالب عدم الاستقلال المالي، فاعتماد الأسرة على الابن المتزوج صار مجالاً للخلاف، وإحداث المشاكل لأن هذه الأزمة شهدت تداعيات واسعة، وخلفت آثاراً متراكمة على المستوى الاجتماعي والإنساني، فالإحصائيات تؤكد ارتفاع معدل سن الزواج، حتى أن أحد الحلول المؤقتة لكثير من الشباب تمثلت في الالتحاق بمساكن أهليهم مما يؤدي إلى ارتفاع حالات الطلاق بينهم، وذلك لعدم قدرتهم على مواصلة حياتهم الزوجية بسبب عجزهم عن الحصول على مسكن (حماد، 2013) وقاما كل من (محمد العبيدي، الاء العبيدي) بدراسة بعنوان الحرمان العاطفي والتأثير النفسي والاجتماعي على الأبناء بسبب الطلاق، أو فقدان الوالدين، ولقد توصل الباحثان إلى العديد من النتائج من بينها على سبيل المثال أن الأطفال الذين يعانون من فقدان أحد الأبوين بسبب الانفصال يعانون من سوء التوافق الاجتماعي ومن الحرمان العاطفي الشديد قياساً بأقرانهم الذين يعيشون مع والديهم وذلك ينعكس على الجانب النفسي لديهم مما يجعلها سلبياً اتجاه أنفسهم ومجتمعهم وإن الذكور أكثر توافقاً من الإناث، وهذا ويوصي الباحثان برعاية الطلبة المحرومين من الوالدين في الدراسة وتشجيعهم للانضمام إلى المنظمات الجماهيرية والشبابية وإشراكهم في أنواع النشاطات الاجتماعية والرياضية والترفيهية التي تقيمها المدرسة، أو الأندية الاجتماعية والرياضية (العبيدي، 2009) وأجرت (سلطنة أبوبكر) دراسة إحصائية عن مشكلة الطلاق بمدينة المرج بهدف التعرف على حجم المشكلة داخل المدينة والتعرف على خصائص الأفراد الذين واجهوا مشكلة الطلاق، وأهم الأسباب المؤدية إلى مشكلة الطلاق، وتتجلى أبرز أسباب الطلاق بحسب الدراسة في: عدم توفر السكن، الزواج المبكر، عدم التفاهم، تدخل الأهل، غياب الوساطة، والتشريعات القانونية (أبوبكر، 2009)

باستعراض الدراسات السابقة نلاحظ أنها أبانت أن الطلاق ظاهرة عالمية وعربية تجتاح المجتمعات ، ولا يكاد تخلو منها دولة، إن تفاقم معدلات الطلاق أخذ يشغل بال المسؤولين، وصانعي القرار، وأصبحت



هناك ضرورة ملحة لإجراء مزيد من الأبحاث والدراسات التتبعية، والمعمقة من أجل التعرف على الأسباب، والعوامل المسببة للطلاق بغية العمل على خفض معدلاته، ولعل القواسم المشتركة التي تكاد تتفق عليه معظم الدراسات السابقة جاءت لتؤكد أن معظم حالات الطلاق تحدث نتيجة لعدم التوافق بين الأزواج، ولزواجهم في سن مبكرة، ولعدم تحمل أعباء الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولعدم الحصول على سكن، وأيضاً لتدخل الأهل، وكان للخيانة الزوجية نصيبها، بالإضافة لاختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين، وعدم إنجاب الأطفال بشكل عام، والذكور بالأخص، وبخصوص الفئة الأكثر تضرراً من الطلاق، خرجت دراسات كثيرة بأن المرأة المطلقة كانت دائماً هي الضحية؛ بسبب النظرة التقليدية وعلى الأخص في المجتمعات العربية والتي غالباً ما توصم المرأة المطلقة بالفشل، والتقصير، بل ترسل رسائل مضمونها أن المرأة عليها أن تتحمل الرجل مهما كانت تصرفاته، وأفعاله مشينة، وهذا ما يؤكد المثل الشعبي المستعمل بكثرة "ظل رجل ولا ظل حيلة"، ومن المؤسف أن دراسات عدة خرجت بنتائج مفاده أن المرأة المطلقة في مجتمعاتنا تقع تحت وطأة تهديد الأهل بحرمانها من الذهاب للعمل أو حتى للتسوق، وقضاء الحوائج، وتقع أيضاً فريسة للابتزاز من شذاذ الآفاق. وللرجل أيضاً نصيب من آثار الطلاق، ووقعه فهو يتحمل مسؤولية النفقات في حال كان له أبناء، ويعيش تحت وطأة تأثير فشل تجربة الزواج نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وتجمع غالبية الدراسات على أن أطفال المطلقين هم الضحايا، والأكثر تضرراً، وتعرضاً للحرمان، والتشرد، والانحراف.

وبالنظر لموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة نجدها من حيث الموضوع الرئيس الذي تركز عليه، وهو الأسباب تقترب بشكل كبير من دراسات كل من: الرديعان، الفيصل، الخطيب، الثاقب، المجالي، حماد وتتطابق بشكل كبير مع دراسة فتاح التي ركزت بشكل كبير على أسباب الطلاق، ومعدلاته، كما أنها أجريت في بيئة الدراسة ذاتها، والأمر نفسه ينطبق على دراسة حماد، لكونها أقيمت في مدينة البيضاء، ولكنها ركزت على أحد الأسباب، وهو دور السكن في الطلاق، وهي تشارك دراستنا في هذا المتغير. وتقترب إلى حد كبير من دراسة أبوبكر باعتبار أنها ركزت على أسباب الطلاق، ومعدلاته، وأنها أجريت في بيئة قريبة من حيث الخصائص، وهي مدينة المرج بالجبل الأخضر.

وبالمزور على عموم الدراسات الأخرى من حيث موضوعها نجد أن دراسة أبوزنط، الغرايبة، ركزت بشكل كبير عن الآثار المترتبة على الطلاق، في حين كان متغيرات أبناء المطلقين - عمل الزوجة - الخيانة الزوجية - العمر - مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها موضوعاً لدراسات: العبيدي، المالكي، الشراري، فالينزول هيلر ستين، وتمحور اهتمام دراسات أخرى حول مفهوم الذات وانعكاس الطلاق على المطلقين. وختاماً يمكن القول إن تناول ظاهرة الطلاق بالبحث، والدراسة لا تختلف فيه المنطلقات، والنتائج بشكل كبير نظراً لأنه ظاهرة تتكرر، وتتسم بالعمومية، ولكنها تأخذ صوراً حديثة تبعاً لمتغيرات العصر.



أسهمت الدراسات السابقة بشكل أو بآخر في توسيع آفاق معارفنا المتعلقة بموضوعنا، وفي إعطائنا فكرة واسعة عنه، مما سهل علينا ترتيب أولويات الدراسة بالشكل الصحيح، ويدفعنا لإضافة علمية، وبحثية جديدة.

7- مواءمة نظرية:

عند محاولة تفسير أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، من الحجم الكبير، والمؤثر غالباً ما يلجأ علماء الاجتماع، ومفكروه إلى تبني إحدى النظريات الاجتماعية الكبرى، فيما يتعلق بالتوجه النظري المناسب والأقرب، من المفيد أن نذكر أن توجهات نظرية متعددة حاولت الوقوف عند هذه الظاهرة من أجل تفسيرها، وتحليل مضامينها، ومن أهم النظريات التي تصلح لتفسير ظاهرة الطلاق هي: التفاعلية الرمزية- النظرية النسوية- التبادلية- الصراع- البنائية الوظيفية، وهذه الأخيرة، سوف نتبناها الدراسة كمقاربة نظرية يمكن من خلالها فهم ظاهرة الطلاق، وسبب ارتفاع معدلاته، وأهم الجوانب المتعلقة بالظاهرة في تأثيراتها المتبادلة، مع غيرها من الظواهر، والمتغيرات الأخرى.

نشير ابتداءً إلى أن النظرية الوظيفية معنية بمسألة حفظ النظام أو البناء الاجتماعي وصيانته من الخلل فهي نظرية محافظة مقارنة بنظريات الصراع والتغير الاجتماعي.

وفقاً لرؤية البنائية الوظيفية فإن النظام الأسري هو نظام فرعي داخل النظام الاجتماعي الرئيس، وله بناء، وكل جزء في هذا البناء له وظائف، وأي خلل في البناء أو الوظائف قد يعرض الأسرة إلى الطلاق، ذلك أن نظام الأسرة مرتبط بالمجتمع، وأي خلل في أي منها يؤثر في أجزائه (الحربي، 2019)

وتطلق الوظيفية على عملية صيانة البناء الاجتماعي وحفظه "التوازن" equilibrium وتؤكد على أن حدوث خلل في نسق ما لابد أن يتبعه خلل في موقع آخر، وعليه فإن ارتفاع معدلات الطلاق لابد أن يكون مؤشراً لخلل وظيفي dysfunction في النسق العائلي والتنشئة الاجتماعية، أو بسبب خلل آخر في النسق القيمي "موجهات الفعل" كما يشير إلى ذلك (تالكوتبارسونز، وروبرت ميرتون) وزملاؤهم (شافير، ولام)(الرديعان، 2015).

ومن ثم فإن حدوث الطلاق من وجهة نظر البنائية ناجم عن خلل في نسق ما، وهذا الخلل لابد أن يتبعه بالتالي سلسلة من الاضطرابات في مواقع اجتماعية أخرى، فإذا لم تستطيع مؤسسة الزواج تحقيق الأهداف التي يسعى الفرد لإشباعها مثل: تحقيق الاستقرار العاطفي، الوجداني، الإنجاب، الإشباع الجنسي، الحصول على الاستقرار الاجتماعي، فإن أحد الزوجين أو كليهما سيقرران الانفصال، وإنهاء الزواج، ويكون فشل المؤسسة الأسرية هو في حد ذاته فشل للمؤسسة التربوية فيما بعد وللمجتمع ككل، وينظر أصحاب هذه النظرية للأسرة كنظام اجتماعي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه، وبالتالي فإن الأسرة



يمكن أن تختل نتيجة اضطراب البناء، وبهذا يمكن القول أن الطلاق هو نتيجة خلل ما في الأجهزة المكونة للنظام (المعمري، 2015، ص: 4)

وفي كتابها الموسوم "عندما ينتهي الزواج" تعتقد (نكي هارت) أن حدوث الطلاق يمكن تفسيره وظيفياً، فهو يشير إلى تحولات عميقة في النسق القيمي في المجتمع، وأن أي تحليل سوسيولوجي لظاهرة الطلاق لابد أن ينطلق بالدراسة من ثلاثة متغيرات تشير في المحصلة النهائية إلى ما طرأ على نسق القيم الاجتماعية توجزها هارت بما يأتي: أولاً: الزواج كقيمة اجتماعية.

من منظور وظيفي functionalist فإن (تالكوتبارسونز، ورونالد) يعتقدان أن زيادة معدلات الطلاق يعود إلى أن الزواج يحظى بقيمة اجتماعية عالية، ما يدفع بعض المتزوجين إلى إنهائه، ويفسر ذلك (فلتشر) بالقول: إن معدلات الطلاق المرتفعة يمكن أن تكون مؤشر ليس لتدني قيمة الزواج كما يبدو للوهلة الأولى، فالأفراد يعتقدون أملاً عريضة على الزواج و يتوقعون أن يحقق لهم الكثير، وإلا لما أقدموا عليه ابتداءً، وعندما لا تتحقق تلك التوقعات يصبح الطلاق هو الحل. لزوجاتهم، والعبارة تتطوي على مفارقة واضحة.

ثانياً: المشاحنات بين الزوجين تقول (هارت) بأن المشاحنات الزوجية وما ينتج عنها يشكلان المتغير الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار لتفسير الطلاق، فمن منظور وظيفي ترى هارت أن عدم القدرة على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية الحديثة يشكل ضغطاً على العلاقات الأسرية، فالأسرة تحولت من ممتدة إلى نووية الأمر الذي قلص علاقات أفراد الأسرة مع الأقارب وحرّمهم بالتالي من الاستفادة من شبكة واسعة من العلاقات القرابية التي كانت تشكل لهم السند العاطفي مما يخفف من حدة المشاحنات. وفي السياق ذاته يرى (وليام غوود) وأن أسرة اليوم أصبحت مثقلة بأعباء إعادة ملء الفراغ العاطفي الذي خلفه التحول من أسرة ممتدة إلى أسرة نووية، وأن ذلك العبء أصبح يهدد أسرة اليوم بالتفكك.

ثالثاً: سهولة فصح عرى العلاقة الزوجية العامل الثالث الذي يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة الطلاق كما ترى (هارت) وتتعلق قضية الفرص التي يحصل عليها الزوج أو الزوجة بعد فصح العلاقة الزوجية. فمن منظور وظيفي يؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن سلوك الأفراد محكوم بمنظومة من المعايير والقيم أو ما يطلق عليه الوظيفيون "موجهات الفعل" وعليه فإن تغيراً في القيم والمعايير المرتبطة بالطلاق لابد أن يكون متوقعاً (الرديعان، 2015)

ختاماً يمكننا القول إن النظرية البنائية الوظيفية في تفسيرها لظاهرة الطلاق تدور حول المرتكزات الآتية:

يؤكد أنصار البنائية الوظيفية على أن البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة، كالنظام السياسي، والاقتصادي والديني والتعليمي والأسري، والعلاقة بين هذه الأنظمة تقوم على



الترابط والتساند والاعتماد المتبادل بين الأجزاء، ويحرص المجتمع على تحقيق هذا التوازن بين هذه النظم، ولكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة يؤديها تساعد على استمرار البناء، واستقراره، لذا فإن حدوث الطلاق معناه وجود خلل في النظم الاجتماعية المختلفة وعجزها عن القيام بوظائفها وأدوارها المتوقعة منها مثل: وجود البطالة، الفقر، أو ضعف الوازع الديني، أو عدم الاستقرار السياسي، وغيرها مما ينعكس على الأسرة ويؤدي إلى حدوث الطلاق (الخطيب، 2007، ص: 92).

إن نظام الأسرة هو نظام فرعي داخل نظام اجتماعي رئيس، وله بناء، وكل جزء في هذا البناء له وظائف، وأي خلل في البناء أو الوظائف قد يعرض الأسرة إلى الطلاق، ذلك أن نظام الأسرة مرتبط بالمجتمع، وأي خلل في أي منهما يؤثر على كافة أجزائه، إذ أن أي خلل في هذا البناء يؤثر على باقي أفراد المجتمع، وبهذا يكون تأثيره المباشر على الأسرة الصغيرة مما قد يؤدي إلى الطلاق (أبوزنط، 2016، ص: 40).

يذهب أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسيرهم للخلافات الزوجية بأنها نتيجة لحدوث خلل في نسيج العلاقات داخل البناء الأسري، وأن الخلل الوظيفي يحدث حين لا يتم هذا الاتساق، ويعزي أصحاب هذه النظرية الصراعات والتوترات في العلاقة الأسرية إلى منافسة المرأة للرجل في دوره (الخولي، 1989) ومن وجهة نظر تجديدية فالنظرية البنائية الوظيفية التي عرضنا موقفها تجد أن التغيير الذي يطرا على السلوك والقيم والمعايير الاجتماعية ينجم عنه أثر سلبي؛ فجيل اليوم الذي نحن بصدد الحديث عنه، وبسبب التقدم الرهيب في مجال التقنية الرقيمة، والانتشار غير المسبوق لوسائل التواصل الاجتماعي الذي سهل من عملية الاحتكاك، والتثاقف "الاتصال الثقافي" والذي شكل بدوره بلورة ثقافة فرعية، وقيم مستحدثة، ومتغيرة، مغايرة لقيم ومعايير المجتمع التقليدية، نتج عن ذلك سلوك وطريق تفكير لا تتطابق مع ما هو مألوف، ومتعارف عليه عند الكبار تمثلت مظاهر هذا الاختلاف، وتجلياته في: طريقة اختيار شريك الحياة، نمط الأسرة المفضل، طريقة المعيشة المعهودة، اختفاء السلطة الأبوية التقليدية، وغير ذلك.

8- أسباب الطلاق:

إن جميع الدوافع المذكورة أدناه، هي خلاصة للعديد من الأبحاث والدراسات والاجتهادات الأخلاقية والدينية التي يجزم أصحابها بأن الطلاق يقع في حالة حدوث بعض هذه المسببات أو كلها، وهذا ما نعتقده نحن أيضاً، فأسباب الطلاق متعددة وقد تتأثر في كثير من الأحيان بالبناء الاجتماعي الذي توجد فيه الأسرة، فالتغير الاجتماعي وطغيان الحياة المادية والبحث عن الميزات وانتشار الأنانية، وضعف الخلق من الأسباب التي يمكن أن نصنفها بأنها عصرية وهذا ما أنتجته الحياة المادية التي تدعي العقلانية واضطراب القيم، وفقدانها للمرجعية الأخلاقية بحيث لا تكون هناك مرجعية ثقافية يرجع لها الفرد عندما يقدم على فعل كهذا



(حماد، 2013، ص:) وغالبا لا يحدث الطلاق نتيجة لعامل واحد أو لسبب بعينه، ولكن توجد مسببات، وعوامل عدة، ومتداخلة فيما بينها تؤدي في الغالب إلى الطلاق منها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والنفسية، فهناك من يرد الطلاق إلى أسباب ذاتية، وأخرى موضوعية.

وترتبط الدوافع الذاتية بالسمات الشخصية للزوجين، وبطبيعة العلاقات الزوجية الداخلية، ومنها الحقوق والواجبات الزوجية من قبل طرفي العلاقة، الزوج - الزوجة فمسؤولية الإنفاق، وتلبية احتياجات الأسرة تقع على عاتق الزوج الذي ظهر متدنياً في بعض حالات الطلاق فضلاً عن مسؤوليته تجاه حقوق الزوجة العاطفية والجنسية، وعدم إعطائها الوقت الكافي من التواجد في البيت، إذ كان للغياب الطويل، وقضاء معظم الوقت خارج البيت أثره السلبي مما أدى إلى خلل وتصدع في العلاقة الزوجية نتج عنه انحراف سلوكي وبناء علاقات خارجية خفية، وخيانة زوجية، كما أن لعدم التوافق المرتبط بتدني المستوى التعليمي، والاجتماعي، والثقافي، والعمرى، والنفسي واختلاف العادات، والتقاليد دوراً كبيراً في زيادة حدة التوتر وتعميق الخلافات بين الزوجين. أما عن الأسباب الموضوعية فقد شكلت عاملاً مسانداً، وأساسياً في تقويض العلاقة الزوجية، فبالقدر الذي ارتهن به الزواج إلى وسائل، وقنوات تقليدية أملت عناصر، ومعايير الاختيار الزواجي التقليدي كان لتدخل الأهل في خصوصية الحياة الزوجية دوره السلبي المؤثر في مدى استمراريتها، كما كان لطبيعة الحياة الأسرية لكلتا أسرتي الزوج والزوجة من حيث مدى الاستقرار أو الصراع الداخلي بين الوالدين، وبقيّة أفراد الأسرتين أثره في أسر الأبناء مما دفع بالزوجة إلى طلب الإقامة في بيت مستقل بعيداً عن تدخلات الأهل في حياتها الزوجية (الشبول، 2010، ص: 679-680)

ومن جهة أخرى هناك من يرجع أسباب الطلاق من وجهة نظر المطلقين أنفسهم وتأتي في مقدمة هذه المسببات من وجهة نظر المطلقين:

أ. أسباب ذاتية: تتمثل بعدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر من البيت والحرية الزائدة وقلة اهتمامها بالواجبات الأسرية وبزوجها، فضلاً عن سوء اختيار الزوجة الذي أدى إلى علاقات عاطفية وجنسية وخيانة زوجية خارجية، ونمو الشكوك والخشية من الرغبة في الزواج الثاني علاوة على التباين في المستوى التعليمي وعدم التفاهم والانسجام الثقافي.

ب. أسباب اقتصادية: تنحصر في إطار التقصير في تلبية احتياجات الأسرة بسبب الفقر والبطالة وغلاء المعيشة وتزايد متطلبات الحياة العصرية والفرق بين واقع المستوى الاقتصادي لأسرة الزوجة قبل الزواج وواقع المستوى الاقتصادي لزوجها.

ج. أسباب اجتماعية: ناتجة عن الزواج المبكر من بين أسبابه كثرة إنجاب البنات لدى الأسرة التي تسعى لتزويج بناتها خشية بقاء هذا العدد الكبير دون زواج، وزواج البدل وتدخل الأهل في حياة الزوجين



خاصة في حالة الإقامة مع أهل الزوج، فضلاً عن تحيز الأهل للابن أو الابنة، كما كان لضعف الالتزام بالقيم والعادات الاجتماعية والحرية الزائدة ودور وسائل الإعلام والإنترنت والهاتف الخليوي مفعولها في التأثير في طبيعة العلاقة الزوجية.

أما المطلقات فيرين أن زيادة نسبة الطلاق قد تمثلت في الأسباب الآتية:
أسباب ذاتية: تعود في معظمها إلى عدم التفاهم، والاستهتار، وعدم تحمل مسؤولية الزوج، وضعف شخصية الزوج وسوء الاختيار فضلاً عن التسرع في اتخاذ قرار الزواج والطلاق.
أسباب اقتصادية: تتمثل في الفقر، وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة، والبطالة وما نتج عنها من مشاكل مادية وخلافات بين الزوجين، ناهيك عن دور الظروف الاقتصادية الجيدة في تسريع اتخاذ قرار الزواج ودور "سليبي" في قطع العلاقة الزوجية بالطلاق.

أسباب اجتماعية: يعد الزواج المبكر، وزواج الأقارب، وتعدد الزوجات علاوة على تدخل الأهل في حياة الزوجين وتحيز الزوج إلى أمه وأخواته والحسد، والكراهية والنميمة التي تثير المشاكل وتفتح الباب للإشاعات (الخطيب، 1993).

وإجمالاً يمكن حصر أهم أسباب الطلاق في النقاط الموجزة الآتية: تدهور الأوضاع الاقتصادية، وعدم الحصول على سكن - الاغتراب الزوجي - سوء الاختيار - عدم الكفاءة - تدخل الأهل - الخيانة الزوجية - التغيرات الاجتماعية المفاجئة - عدم تحمل المسؤولية - عدم الإنجاب أو الاقتصار على إنجاب الإناث - التغيرات المزاجية شخصية الأزواج - عدم التوافق الاجتماعي والثقافي والنفسي - الزواج المبكر - الغيرة. دخول وسائل التواصل الاجتماعي وما لاحقها من سلبيات كان لها آثار مدمرة على الأسرة العربية.

9- الآثار والتداعيات المترتبة على الطلاق:

يترك الطلاق بصمته وآثاره السلبية على المطلقين وعلى أولادهم وعلى المجتمع بأسره، وإن الضرر الذي يقع على هذه الفئات نتيجة الطلاق لهو أكبر بكثير من فوائد ومقاصد الطلاق، وبنظرة فاحصة مدققة على الجوانب الاجتماعية والتربوية وإخراج الآثار المزعجة والخطيرة على المجتمع بصفة عامة تجد أن الضرر يقع على أربع فئات:

أولاً: المرأة، فهي التي تحس بألم الطلاق في المقام الأول خصوصاً إذا لم يكن لها معيل غير الزوج أو مصدر رزق آخر، وتعاني الزوجة من ضغط نفسي قوي بعد الانفصال نتيجة ظروف الطلاق، وبسبب وجود أبناء حيث تتحول المطلقة لعائل وحيد، فضلاً عن موقف أسرتها من عملية الطلاق، حيث تخضع في المجتمعات الشرقية لرقابة اجتماعية ظالمة وبخاصة من والديها وإخوتها وأقربائها، وكذلك سنّها، فإذا كانت فوق سن الأربعين يصعب زواجها مرة أخرى. إن أبرز ما يفعله الزلزال الاجتماعي الأسري (الطلاق) على



الزوجة هو العوز المالي الذي كان يقوم به الزوج أثناء قيام الزوجية مما يؤدي إلى انخفاض في المستوى المعيشي بنسبة 73% خصوصاً إذا لم يكن لها عائل آخر، أو مورد رزق آخر تعيش منه حياة شريفة كريمة بعيدة عن المنزلقات الأخلاقية (أحمد، 2012).

ثانياً: الرجل، نظراً لكثرة تبعات وآثار الطلاق من مؤخر صدق ونفقة وحضانة وأمور مالية أخرى، ولعل أهم الآثار التي يعاني منها المطلق تتمثل في إحساس قوي بالإحباط، والاتجاه نحو العزلة، والشعور بالفشل في حال عقد مقارنة بأقرانه الذين نجحوا في الاستمرار وكونوا أسراً متماسكة، وبعض الأطفال الذي يولد لديهم شعور ناقص بدور الأبوة، وبعبكس ما يعتقده كثيرون فإن الرجل يتأثر بالطلاق بشكل لا يمكن الاستهانة به كما جاء في عديد الدراسات.

ثالثاً: الأولاد، ويتجلى ذلك في البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب وفي الرعاية والإشراف من قبل الأب إن كانوا مع الأم، إن صدمة تفكك والديهم بالطلاق تكاد تقتلهم بعدما يفقدون معاني الإحساس بالأمن والحماية والاستقرار ويصبحوا فريسة صراعات بين والديهم خصوصاً إذا كان التصارع بينهما على من يكسب الطفل في جانبه حتى لو أدى ذلك إلى استخدام كافة الوسائل كتشويه صورة الطرف الآخر أمام الأولاد، واتخاذ كل السبل الممكنة حتى لو لم تكن أخلاقية للانتصار على خصمه، فيعيش الطفل هذه الصراعات بين والديه، مما يفقده الثقة بهما ويجعله يفكر في البحث عن عالم آخر ووسط جديد للعيش فيه قد يعوضه عن حب وحنان والديه مما يعرضه في بعض الأحيان إلى الوقوع فريسة في أحضان عوالم الانحراف، والجريمة، والتطرف والتيتودي في نهايتها إلى الهاوية.

ويرجح علماء الاجتماع والنفس ارتفاع معدلات الانحرافات السلوكية لدى أطفال الأسر المطلقة إلى ما يتعرضون له من حرمان وقسوة وإهمال ونبذ في علاقتهم بوالديهم، وهذا ما يسهم في فساد تكوينهم النفسي، وينمي لديهم ما يسميه عالم النفس الأمريكي (باندورا) "بالجعبة النفسية المنفرة" التي تجعلهم مهيين للانحرافات النفسية، وأشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن أطفال العائلات المطلقة يعانون من عدوانية واضحة وتوافق أقل من غيرهم كما يعانون من مشاعر اكتئابية، وميول انتحارية مقارنة بأطفال الأسر المستقرة (العجمي، 2014، ص:3)

يؤثر الطلاق على الصحة النفسية للأطفال، خصوصاً إذا كانوا في مراحل عمرية مبكرة؛ نتيجة لعدم اهتمام والديهم بهم في خضم المشاكل العائلية بينهما، وعدم إشراف الوالدين المباشر على شؤونهم الخاصة، والعامة، وعلى أمر تنشئتهم، وتربيتهم ومتابعة ما يطرأ على حياتهم من متغيرات، والاهتمام بمسيرتهم التعليمية، والتربوية، مما يجعلهم فريسة سهلة للوقوع في مشاكل التسرب، والتهرب، وضعف التحصيل المدرسي، يؤدي تفكك الأسرة، وانفصال الوالدين بشكل عام إلى هبوط معنويات الأطفال فيواجهون مصيرهم الجديد ذلك



بمظاهر باليأس والإحباط، والتذمر ويعيشون حياة يلفها التوتر، والقلق والاضطراب ويتعطشون للحنان والمحبة والرعاية والحماية المفقودة لديهم.

رابعاً المجتمع بأكمله: لخص علماء الاجتماع الآثار الخطيرة الناجمة عن انهيار العلاقات الزوجية بعدد من المخاطر، لعل من أبرزها: خروج جيل حاقط على المجتمع بسبب فقدان الرعاية الواجبة له، وتزايد أعداد المشردين، وانتشار جرائم السرقة والاحتيال والنصب والرشوة، وزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمع، ويضيف هؤلاء العلماء لقائمة الآثار المدمرة للتفكك الأسري على المجتمع، انتشار ظاهرة عدم الشعور بالمسؤولية، فضلاً عما يصيب القيم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية السائدة فيه من مظاهر التردّي والانحطاط، نتيجة عدم احترام تلك القيم والأعراف، والتقيّد بها كضوابط اجتماعية تنظم حياة المجتمع وتضبط سلوك أفراده وجماعاته (صلاح، 2004، ص: 23).

ثانياً الدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة:

لعل المنهج الذي يتماشى وطبيعة الظاهرة المدروسة هو المنهج الوصفي، الذي يسعى إلى تحقيق أهدافها المرجوة، ويحاول من خلال تقنياته الإجابة على الأسئلة المطروحة، ولارتباطه بالاستبيان كأداة ناجعة لجمع البيانات. إذاً تقع هذه الدراسة ضمن نطاق، ونوعية الدراسات الوصفية.

2- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من المطلقين والمطلقات في مدينة البيضاء بالجبل الأخضر. وتحديداً في الفترة الزمنية بداية بعام 2011، وحتى العام 2107، والبالغ عددهم حوالي (4888) للمزيد من الإيضاح انظر الجدول رقم (1).

3- عينة الدراسة:

بلغت عينة الدراسة عدد (130) مطلق ومطلقة تم اختيارهم وفقاً لطريقة العينة المتاحة، حيث أعتمد فريق البحث في الوصول إلى أفراد عينة الدراسة في المدينة عن طريق البحث في بعض أماكن العمل، بالإضافة زيارة عدد من الأسر التي يعلم بوجود حالات طلاق داخلها، إلا أن العدد النهائي للعينة بلغ (81) مطلق ومطلقة، حيث تم استبعاد عدد (30) استمارة استبيان لعدم اكتمال الاستجابات عليها، كما بلغ الفاقد في الاستمارات (19) استمارة، مثلت الإناث في هذه العينة نسبة 82%، بينما بلغت نسبة الذكور 18%.



4- أداة جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات أسلوب الزيارات الميدانية، عن طريق الإطلاع على سجلات محكمة البيضاء الابتدائية، والتي زودتنا بمعدلات، ومؤشرات الطلاق. وبناءً عليه صار من الضرورة الاستعانة بأداة أخرى لمعرفة الأسباب، والعوامل، والدوافع الكامنة وراء ازدياد حالات الطلاق في مجتمع الدراسة، عليه قمنا بتصميم استمارة استبيان، وقد تم تقسيم أسئلة الاستمارة إلى عدد (5) محاور (اجتماعي - اقتصادي - صحي - خاص - ثقافي)

5- حدود الدراسة:

الحد البشري: استهدفت الدراسة عدداً من المطلقين، والمطلقات المسجلين بمحكمة البيضاء الابتدائية، وذلك عن طريق الحصول على عينة هم من شملتهم الدراسة.
الحد المكاني: أجريت الدراسة داخل مدينة البيضاء بليبيا.
الحد الزمني: جمعت بيانات الدراسة خلال العام 2017.

جدول (1) يبين إحصائيات حالات الطلاق المسجلة وفقاً لمحكمة البيضاء الجزئية ما بين عامي (2011 - 2017)

السنة	العدد	النسبة المئوية
2011	420	9%
2012	733	15%
2013	843	17%
2014	924	19%
2015	739	15%
2016	774	16%
2017	455	9%
المجموع	4888	100%

تم الحصول على هذه الإحصائيات خلال السبع سنوات الموضحة بالجدول رقم (1) من سجلات مكتب الإحصاء بمحكمة البيضاء الجزئية، وعند محاولتنا البحث عن أسباب الطلاق في هذه السجلات جاءت الأسباب على النحو الآتي:

الطلاق بمحض اتفاق بين الطرفين دون ذكر السبب.

الطلاق لضرر دون توضيح نوع الضرر الواقع وعلى من وقع هذا الضرر.



الطلاق بسبب الحقوق الشرعية دون توضيح نوعية هذه الحقوق. كما يتضح من الجدول أن أعلى نسب الطلاق حدثت خلال عام 2014 وبلغت 19% من مجموع سبع سنوات، تليها نسبة 17% لعام 2013، ثم نسبة 16% لعام 2016، وبلغت في عام 2012 نسبة 15%، ولقد تساوت نسبة الطلاق خلال عامي 2011 و2017 حيث بلغت 9%. إن ما يمكن ملاحظته من هذه البيانات أن عدد حالات الطلاق قد بلغ ما مجموعه (4888) حالة طلاق خلال سبع سنوات بمدينة البيضاء وحدها، وهذا مؤشر خطير يدل على ارتفاع نسب الطلاق السنوية في المجتمع الليبي إذا ما قورنت بعدد حالات الزواج. وإذا ما قمنا بحساب متوسط حالات الطلاق خلال العام الواحد، نجد أنها تصل إلى (698) تقريباً وذلك بتقسيم إجمالي حالات الطلاق المبينة في الجدول أعلاه على السبعة أعوام. وبقسمة هذا المتوسط على عدد أيام السنة الميلادية، سوف يتبين لنا أن قرابة حالتي طلاق تحدث في اليوم الواحد، وبمعدل قد يصل إلى ما يقرب من ستين حالة طلاق شهرياً.

6- تحليل بيانات الدراسة:

جدول (2) خصائص العينة من حيث عمر المبحوث، ومدة الزواج، ومنذ كم سنة تم الطلاق

النسبة العامة	الاستجابات						الفقرة
100%	69-60	59-50	49-40	39-30	29-20	الفئة العمرية	عمر المبحوث الحالي
	2.5%	12.3%	39.5%	38.3%	7.4%	النسبة المئوية	
100%	69-60	59-50	49-40	39-30	29-20	الفئة العمرية	عمر المبحوث عند الزواج
	-	58%	7.4%	34.6%	58%	النسبة المئوية	
100%	69-60	59-50	49-40	39-30	29-20	الفئة العمرية	عمر طليقتك - طليقتك عند الزواج
	-	3.9%	18.2%	45.5%	32.5%	النسبة المئوية	
100%	20 - 16		15 - 11	10 - 6	5 - 1	من إلى	عدد سنوات الزواج
	3.8%		6.3%	19%	71%	النسبة المئوية	
100%	20 - 16		15 - 11	10 - 6	5 - 1	من إلى	منذ كم سنة تم الطلاق
	14%		10%	19%	57%	النسبة المئوية	

كما هو مبين بالجدول رقم (2) يلاحظ أن أعلى معدل لأعمار المبحوثين عند إجراء الدراسة تراوح ما بين (30-49) سنة، وقد بلغت نسبة 77.8%، في حين أن أعمارهم عند الزواج تراوحت ما بين (20-39) سنة، أما عمر الطليق أو الطليقة عند الزواج فقد تراوحت ما بين (20-39) سنة، ومن الملاحظ أن هذه المراحل العمرية تعتبر سن نضوج لدى الجنسين، وهو عمر مناسب بالنسبة للزواج، أو عند اتخاذ أي قرار



بالانفصال، أما فيما يتعلق بمدة الزواج قبل حدوث الطلاق فتراوح ما بين (1-5) سنوات، وهي نفسها الفترة التي حدث فيها الطلاق، حيث أن نسبة 71% من حالات الطلاق حدثت ما بين (1-5) سنوات. وهذا مؤشر يبين لنا أن أعلى نسب الطلاق في المجتمع تحدث بعد فترة قصيرة نسبياً من الزواج لا تتجاوز الخمس سنوات، وربما يرجع سبب ذلك إلى نقص ثقافي يرتبط بعدم الوعي والدراية الكافية بطبيعة الحياة الزوجية، وما يترتب عليها من أعباء ومسؤوليات قد لا يتحملها أحد الطرفين أو كلاهما. هذا لا يعني بالطبع إغفال النسب الأخرى المبينة بالجدول والتي تظهر أن 3.8% من المبحوثين انفصلوا بعد أكثر من (16) سنة من الزواج، ونسبة 19% ما بين (6-10) سنوات، كما أن نسبة 6.3% من المبحوثين انفصلوا ما بين (11-15) سنة من الزواج، ويعود هذا كله لعدد من العوامل والأسباب التي سنتناولها في الجداول القادمة.

جدول (3) أهم الأسباب الاجتماعية في حدوث الطلاق من وجهة نظر المبحوث.

النسبة العامة	الاستجابة		الفقرة
%100	لا	نعم	وجود فترة خطوبة قبل الزواج
	%44.4	%55.6	
%100	لا	نعم	وجود طلاق قبل الطلاق النهائي تم التراجع عنه
	%88	%12	
%100	لا	نعم	وجود أطفال
	%39	%61	
%100	لا	نعم	عدم وجود أطفال سبب في الطلاق
	%97	%3	
%100	لا	نعم	كان لأهل طليقتك- طليقتك دور في حدوث الطلاق
	%62.2	%37.8	
%100	غير متكررة	متكررة	تكرار المشاكل قبل الطلاق
	%14.8	%85.2	
%100	لا	إلحداً	كان عدم فهمك للحياة الزوجية سبب في الطلاق
	%47.6	%32.9	
%100	سيئة	عادية	جيدة



	%4.9	%43.9	%51.3	نوع العلاقة مع أفراد أسرة طليقتك
	سيئة	عادية	جيدة	علاقة طليقتك
%100	%7.4	%38.3	%54.3	طليقتك مع أفراد أسرتك
	أخرى	الأصدقاء والأقارب	علاقة	الأهل
%100	%1	%51	%26	%22
	وصول المشاكل الخاصة بين الزوجين إلى الأهل	عدم رغبة طليقتك في الزيارة المستمرة لأهلك	عدم رغبتك في الزيارة المستمرة لأهل طليقتك	تدخل الأهل
%100	%36.8	%12.3	%7	%43.9
	الاستعانة بأهل الزوج- الزوجة	الاستعانة بالصدقات	الاستعانة بالأخوات	الاستعانة بالأهل
%100	%38.7	%8	%5.3	%42.7
	صحية	خاصة بالزوجين	عائلية	عدم التفاهم
%100	%1.3	%32	%11.5	%39.7
				مادية
				حل الخلافات بين الزوجين
				إلى من يلجأ الطليقان في حال حدوث المشاكل
				نوع المشاكل التي كانت سبباً في الطلاق

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ تقارب النسبة المئوية فيما يتعلق بوجود فترة خطوبة قبل الزواج من عدمه، حيث بلغت نسبة الإجابة بنعم 56% ونسبة الإجابة بـ لا 44%، وقد يدل ذلك - نوعاً ما - على عدم أهمية مرحلة الخطوبة في مجتمعنا، أو أنها لم تتخذ من أجل هدفها الأساسي الذي يتمثل في خلق التقارب بين الزوجين من جميع الجوانب الاجتماعية، والعاطفية، ووضع قاعدة صحيحة لزواج ناجح، كما هو موضح بالجدول لا يوجد طلاق قبل الطلاق النهائي تم التراجع عنه بين الزوجين إلا بنسبة قليلة، في الوقت الذي بلغت نسبة عدم حدوثه 88%، كما تبين أن نسبة 61% من حالات الزواج نتج عنه إنجاب أطفال ويبدو أن ذلك يدل على أن الطلاق لم ينتج بشكل رئيس عن وجود الأطفال من عدمه، وتؤكد ذلك استجابة 97% من أفراد العينة، كما يؤكد ارتفاع نسبة السؤال الذي يسبقه الدلالة على أنه لم يحصل الطلاق بسبب عدم الإنجاب حتى في حالات الزواج التي لم ينتج عنها إنجاب أطفال، في حين ارتفعت نسبة الذين قال بحدوث المشكلات بين الأزواج بشكل مستمر وبلغت 85.2%، إلا أن نسبة 43% حاولت حل الخلافات داخل البيت فيما بينهما دون تدخل خارجي، في الوقت الذي استعانت فيه نسبة 39% منهم استعانوا بأسرة الزوج أو الزوجة للمساعدة في حل المشكلات العالقة، أما فيما يخص نوع العلاقة الاجتماعية بين المبحثين أنفسهم مع أسرة الطليقتك - الطليقة وصفت نسبة 51.3% منهم بأنها علاقة جيدة، ومن جانب آخر فقد تبين أن نسبة 54.3% من أسر الطليقتك - الطليقة تربطهم علاقات اجتماعية ووصفت بالجيده، ونجد أن نسبة 43.9% من المبحثين تُرجع سبب الطلاق إلى تدخل الأهل في الحياة الزوجية، تليها نسبة 36.8% تبين أن الطلاق حدث بسبب



وصول الخلافات بينهما إلي أسرهم، كما يتبين أن نسبة 32% من أفراد العينة يرجعون سبب الطلاق هنا إلى المشاكل الخاصة فيما بينهما، وبلغت نسبة الطلاق بسبب عدم التفاهم بين الزوجين 40% من مجموع أفراد العينة.

جدول (4) أهم الأسباب الاقتصادية في حدوث الطلاق من وجهة نظر المبحوث

النسبة العامة	الاستجابة				الفقرة		
%100	لا		نعم		كان طلبك-طليقتك يتحمل الأعباء المنزلية		
	%62.3		%37.7				
%100	مستويات متفاوتة		نفس المستوى		الفرق في المستوى بين عائلتك وعائلة طليقتك		
	% 33.8		%66.2				
%100	أخرى		موظف – موظفة	معلم – معلمة	وظيفة المبحوث		
	%8.6		%16.1	%75.3			
%100	أخرى		موظف – موظفة	معلم – معلمة	وظيفة طليقتك-طليقتك		
	%27.8		%41.8	% 30.4			
%100	مع عائلة الزوج		سكن مستأجر	سكن خاص	نوع ملكية السكن		
	%41		%28	%31			
%100	إلحدما		لا	نعم	وجود مشاكل مادية قبل الطلاق		
	%30,5		%51.2	%17.1			
%100	مرتفع		جيد	متوسط	المستوى الاقتصادي للأسرة قبل الطلاق		
	%1		%43	%48			
%100	1500 فأكثر		1500 – 1001	1000 – 751	الدخل الشهري للمبحوث		
	%1		%5	%26			
%100	أخرى	منزل صغير	شقة صغيرة	شقة عادية	منزل حديث	فيلا	نوع السكن قبل الطلاق
	%9	%1.2	%38	%18.3	%27	%7.3	

فيما يتعلق بالمحور الاقتصادي كسبب في حدوث الطلاق يلاحظ أن نسبة 62.3% تقول بأن الطلاق - الطليقة ليست لديه القدرة على تحمل الأعباء المنزلية، في حين أكدت نسبة 66.2% أنه لا يوجد فارق في المستوى الاقتصادي بين عائلتهما، كما يتبين من الجدول أن جميع أفراد العينة لديهم عمل منهم نسبة 75.3% يعملون في قطاع التعليم، ويلاحظ هنا أن أعلى نسبة من حالات الطلاق تحدث في هذه الشريحة على وجه التحديد، كما تبين أن نسبة 68% دخلهم يتراوح ما بين 500 - 750 دينار شهرياً، ونسبة 27% يتراوح ما بين 750 - 1000 دينار شهرياً، وبأن نسبة 17.1% من مجموع المبحوثين هم فقط من يعانون من مشاكل مادية قبل الطلاق، فقد بلغت نسبة من ذوي الدخل المتدني نسبة 8% فقط، أما من حيث السكن ونوعيته فقد بلغت النسبة الأعلى 38% لمن يسكنون في شقة صغيرة تليها نسبة 27% يسكنون منزلاً حديثاً، في حين نجد 41% من المستجوبات يسكن مع عائلة الزوج أي شقة، أو ملحق فوق منزل العائلة، وما يمثل



نسبة 31% كان السكن ملكاً خاصاً لهم، وبلغت نسبة من كانوا يستأجرون منزلاً 28%. وربما ومن خلال ما تم استعراضه يتبين أن الوضع الاقتصادي لأفراد العينة كان شبيه بالوضع الاقتصادي لأغلب أفراد المجتمع الذي يعيشون في هو بالتالي لم يكن سبباً وجيهاً أو ذا أهمية بالغة في حدوث الطلاق مع عدم استبعاده كأحد المسببات.

جدول (5) أهم الأسباب الصحية في حدوث الطلاق من وجهة نظر المبحوث

النسبة العامة		الاستجابة		الفقرة	
%100	لا	نعم		الزوج يتعاطى المخدرات	
	%86.4	%13.6			
%100	لا	نعم		معاناة أحد الزوجين من مشاكل صحية	
	%79	%21			
%100	الزوجة	الزوج		في حال الإجابة بنعم من يعاني من مشكلات صحية	
	%27	%72			
%100	لا	نعم		كان الطلاق بسبب الوضع الصحي لطليقتك - طليقتك	
	%81	%19			
%100	نفسى مزمن	مرض عقلي	عضوي مزمن	مرض طارئ	نوع المرض
	%24	%35	%29	%12	

يتضح من الجدول (5) والمتعلق، بالمحور الصحي كأحد الأسباب المؤثرة في حدوث الطلاق أن 81% من المبحوثين أكدوا أن الطلاق لم يكن عائداً لأسباب صحية تتعلق بأحد الزوجين، كما أكدت نسبة 79% من المبحوثين أنه لم يكن يعاني الطرف الآخر (زوج - زوجة) من أية مشاكل صحية، أضف إلى ذلك أن نسبة 86.4% من مجموع العينة أكدت أن الزوج أو الزوجة لم يكن يتعاطى أي نوع من المخدرات أو الممنوعات، في حين جاءت نسبة من يقولون بأن أزواجهم يعانون من مشاكل صحية وهم 19% على التوالي 35% مرض عقلي، 29% مرض عضوي، 24% مرض نفسي، 12% مرض طارئ. ومن خلال الوصف للبيانات الموضحة بالجدول السابق يتبين بشكل واضح أن الوضع الصحي لغالبية أفراد العينة (طلاق - طليقة) كان جيداً بشكل عام، ومن هنا يمكن القول الوضع الصحي لم يكن سبباً ذا تأثير مباشر في حدوث الطلاق.



جدول (6) أهم الأسباب الخاصة بين الزوجين في حدوث الطلاق من وجهة نظر المبحوث

النسبة العامة		الاستجابة			الفقرة
%100	لا	نعم		كنت الزوج-الزوجة الأولى لطيفك-طليقتك	
	%24	%76			
%100	الثالث- الثالثة	الثاني- الثانية		ترتيب الزوج -الزوجة قبل الطلاق	
	%45	%55			
%100	لا	نعم		حدث الطلاق بسبب الخيانة	
	%80	%20			
%100	عبر مواقع التواصل	مواقعه	عبر الهاتف	علاقة مباشرة	نوع الخيانة في حال حدوثها
	%6.3	%6.3	%18.8	%68.8	
%100	أحياناً	لا		نعم	بعتدي عليك طليقتك-طليقتك بالضرب
	%23.2	%67.1		%9.8	
%100	أحياناً	لا		نعم	يستعمل معك طليقتك-طليقتك الشتم والسب
	%23.2	%51.2		%25.6	
%100	سيئة جداً	مستقرة وغير مضطربة	عادية	جيدة وقوية	نوع العلاقة بينك وبين طليقتك
	%5	%55	%14	%26	

من الجدول رقم (6) يلاحظ أن نسبة 76% من المبحوثين كان الزوج- الزوجة الأولى للطيف، أما النسبة الباقية والتي بلغت 24% فقد كانت نسبة 55% منهم قد تزوجت للمرة الثانية، ونسبة 45% قد كان الزواج الثالث، كما تبين أن نسبة 20% من مجموع المبحوثين أقرت بأن الطلاق كان بسبب الخيانة الزوجية، وجاءت نسب الخيانة على التوالي 86.8% علاقة مباشرة، و 18.8% عبر الهاتف، وتساوت النسبة بين المواقعة والخيانة عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث بلغت 6.3%، كما يتضح بأن المبحوثين الذين ووصفوا العلاقة فيما بينهما بالمستقرة وغير مضطربة قد بلغت نسبة 55%، ونسبة 26% أقرت بأنها جيدة وقوية، و 24% منهم قالوا بأنها علاقة عادية، أما نسبة 5% أقرت بأنها علاقة سيئة. في حين نجد أن نسبة 9.8% أكدت بأنه قد تم الاعتداء عليها بالضرب من قبل الطرف الآخر، ونسبة 23.2% قالت بأن ذلك يحدث في بعض الأحيان. أما فيما يتعلق بالسبب والشتيم نجد أن نسبة 25.6% تم بالفعل الاعتداء عليها بالسبب والشتيم بشكل متكرر، ونسبة 23.2% قالت بأن ذلك يحدث في بعض الأحيان.



جدول (7) يوضح أهم الأسباب الثقافية في حدوث الطلاق من وجهة نظر المبحوث

الفقرة		الاستجابة			النسبة العامة	
الخلفية الحضرية للمبحوث	حضري – حضرية	ريفية-ريفية		%100		
	%95	%5				
الخلفية الحضرية لطايفك – طليقتك	حضري – حضرية	ريفية-ريفية		%100		
	%71.1	%28.4				
مكان الإقامة للزوجين	مدينة	قرية		%100		
	%96.3	%3.7				
المستوى التعليمي للمبحوث	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي	%100
	%1.2	%4.9	%14	%69.1	%4.7	
المستوى التعليمي لطايفك – طليقتك	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي	%100
	%15.4	%12.8	%33.3	%33.3	%5.1	
خروج المرأة من المنزل أثناء فترة الزواج	أذهب إلى العمل	أذهب للدراسة		لا اذهب للدراسة أو العمل		%100
	%.67	%7.9		%25		
خروج المرأة من المنزل سبب في الطلاق	نعم	لا				%100
	%25	%85				
وجود تقارب بينك وبين طايفك-طليقتك في التفكير والقناعات الشخصية	نعم	إلى حدما		لا		%100
	%20	%37		%43		
أصول طايفك – طليقتك	من نفس العائلة	من نفس القبيلة	قبيلة أخرى	غير ليبي		%100
	%7.1	%32.9	%47	%2.4		
الذي فرض الطلاق	أنت	طايفك – طليقتك		الأسرة		%100
	%72	%15.9		%12.1		

الجدول رقم (7) يبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة ينتمون لخلفية حضرية، وبلغت نسبتهم 95%، في حين بلغت الأصول الحضرية للطلاق أو الطليقة حضري نسبة 71.1%، أضف إلى ذلك أن نسبة 96.3% من مجموع أفراد العينة كانوا يقيمون داخل المدينة أثناء فترة الزواج، وهذا يبين أن غالبية حالات الطلاق التي تناولتها هذه الدراسة أظهرت ارتفاع نسب الطلاق لدى ذوي الأصول الحضرية من سكان المدن، كما تبين من خلال الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العينة هم من حملة الشهادة الجامعية وبلغت نسبتهم 69.1%، تليها نسبة 14% من حملة الشهادة الثانوية، ولم تبلغ نسبة المؤهل الابتدائي إلا 1.2%، وبلغت نسبة ما فوق الجامعي نسبة 4.7%. أما المستوى التعليمي للطلاق أو الطليقة، فقد تساوت النسب بين التعليم الثانوي والجامعي، حيث بلغت نسبة 33.3%، وبلغت نسبة ما فوق الجامعي 5.1%، وهذا يدل على التقارب في المستوى التعليمي بين الطليقتين، وبأنهم يحملون مستويات علمية على قدر من الأهمية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن نسبة 75% من المطلقات كان يسمح لهن بالخروج للعمل أو الدراسة أثناء الزواج، كما



بينت نسبة 85% من المبحوثين أنه لم يكن خروجها للعمل أو الدراسة سبباً في حدوث الطلاق، ومن هنا ربما تنتفي - إلي حد ما - العلاقة بين الطلاق والخروج من المنزل.

إن ما يمكن ملاحظته أن نسبة 43% من المطلقين لا يوجد بينهم أي نوع من التقارب الفكري أو القناعات الشخصية، تليها نسبة 37% تقول بأنه إلي حد ما يوجد هذا النوع من التقارب، كما يتضح من استجابات المبحوثين أن 47% منهم لا توجد بينهم أية صلة قرابة، بل أن نسبة 2.4% منهم متزوجون من غير الليبيين، أما النسبة الباقية فتربطهم صلات عائلية أو قبلية، وهنا نجد أن النسبة تساوت بالنسبة لحالات الطلاق بين من تربطهم صلات قرابة وبين من لا توجد لديهم هذه الصلات، ومن بين أهم البيانات التي يوضحها هذا الجدول أن نسبة 72% من المبحوثين تقرر بأنها هي من طلبت الطلاق أو فرضته على الطرف الآخر، ونسبة 12.1% ترجعه إلي الأسرة، ونسبة 15.9% تقول بأن الطلاق كان بناء على رغبة الطرف الآخر.

جدول (8) أهم أسباب الطلاق من وجهة نظر المبحوث

النسبة المئوية	التكرار	برأيكم أكثر العوامل المؤدية للطلاق؟
1%	1	الاقتصادية العوامل
18%	15	الاختلاف في المستوى الثقافي بين الطرفين
17%	14	العلاقة الخاصة بين الزوجين قبل الطلاق
33%	27	التدخلات العائلية في حياة الزوجين قبل الطلاق
7%	5	عدم وجود علاقة قبل الزواج بين الطرفين
2%	2	إنجاب الأطفال أثناء فترة الزواج عدم
12%	10	الزواجية الخيانة
10%	6	أسباب أخرى (تم اختيارها من قبل المبحوثين ولم يبينوا ما طبيعتها)
100%	81	المجموع

بالرجوع إلى الجدول رقم (8) يتبين أن نسبة لا بأس بها يرجعون أسباب الطلاق إلى التدخلات العائلية في حياتهم، وبلغت نسبتهم 33%، تليها نسبة 18% تُعيد سبب الطلاق إلى اختلاف المستوى الثقافي فيما بينهم، ثم تأتي الأسباب بنسبة 17%، بعدها الخيانة الزوجية بنسبة 12%، ومن ثم تتوالى الأسباب تباعاً 7% لعدم وجود علاقة قبل الزواج، 2% لعدم إنجاب الأطفال، 1% للعوامل الاقتصادية، و10% لعوامل أو أسباب لم يتم ذكرها، ومن خلال الاستعراض السابق يمكن القول بأن العوامل، والمتغيرات الاجتماعية تعد سبباً أساسياً ومؤثراً في حدوث معظم حالات الطلاق، يأتي بعد ذلك العوامل الثقافية، فالعوامل الشخصية، والخاصة.

7- نتائج الدراسة:

- توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن استعراضها فيما يأتي:
- لوحظ من خلال الاطلاع على ما توفر لدينا من إحصائيات، وتقارير من جهات رسمية، سواء على مستوى ليبيا، أو تلك المتعلقة بمدينة البيضاء أن ظاهرة الطلاق تأخذ طابعاً تصاعدياً يتزايد بتقدم السنوات، وإن كان يعزو بعض المهتمين ذلك للزيادة الطبيعية في عدد السكان، إلا أن المؤشرات تعطينا دلالة واضحة باستمرار المشكلة، وتكرارها وبأنها تمثل أزمة حقيقية تترك الناس، والجهات الرسمية، مما يحتم دراستها، ووضع سياسات للحد منها.
 - أظهرت الدراسة أن سن الزواج للطلّيقين كانت مقبولة - إلى حد ما - حسب الدارج أو ما هو متعارف عليه في مجتمع الدراسة، حيث أن نسبة 58% من أفراد العينة تزوجوا ما بين سن (20 - 29) سنة، إلا أن 71% من حالات الزواج لمجموع أفراد عينة الدراسة لم تستمر أو تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ الزواج. وربما يعد الزواج في سن العشرينيات لكلا الطرفين (ذكور - إناث) مرتبطاً بقلّة الوعي بكثير من أمور الحياة الزوجية مما يؤدي إلى سرعة انتهاء هذه العلاقة بحدوث الانفصال ثم الطلاق.
 - كما بينت الدراسة فيما يتعلق بأثر العوامل الاجتماعية في حالات الطلاق نتائج مهمة تمثلت في: عدم تأثير الإنجاب من عدمه في الطلاق، ولم يكن سبباً في حدوثه، حيث أكدت ذلك نسبة 97% من أفراد العينة، كما أن فترة الخطوبة التي تسبق الزواج يبدو أن تأثيرها كان محدوداً على استمرار الحياة الزوجية فقد تبين أن نسبة 55.6% تمتعوا بفترة خطوبة وتعارف قبل الزواج.
 - أكدت نسبة 62% من أفراد العينة بعدم تدخل أهل (الطلاق - الطليقة) في الحياة الخاصة بين الزوجين، ولم يكونوا سبباً في حدوث الطلاق، وبأنه كانت تربطهم علاقات جيدة بهم بلغت نسبة 51.3%، وإنما كان التدخل في شؤونهم الخاصة من قبل أهلهم وبلغ هذا التدخل نسبة 43.9%. في حين أقرت صراحةً نسبة 85.2% من المبحوثين بأنه كانت توجد خلافات ومشاكل وعدم تفاهم فيما بين الزوجين قبل حدوث الطلاق.
 - أظهرت الدراسة أن نسبة 88% من المبحوثين أكدت أن هذا الطلاق هو الأول، ولم يسبقه طلاق تم التراجع عنه، كما تبين أن النسبة الأعلى من حالات الزواج كانت عن طريق مساعدة الأصدقاء أو بوساطتهم، وقد بلغت نسبة 51% من مجمل حالات الزواج قبل أن يتم الانفصال.
 - أقرت نسبة 71.7% من المبحوثين بأن أغلب الأسباب التي أدت إلى الطلاق والانفصال تمثلت في عدم التفاهم فيما بينهما، وبعض الأمور الخاصة التي رفضوا الإفصاح عن طبيعتها ربما لتعلقها بأمر سرية لا يريدون إفشاءها أو النوح بها.



- كما أكدت نسبة 42.7% من المبحوثين أنه كانت تحاول حل الخلافات والمشاكل فيما بينها دون تدخل أي طرف ثالث، في حين لجأت نسبة 38.7% إلى الأهل للتدخل ومحاولة حل الخلافات والمشاكل القائمة والمصالحة فيما بين الزوجين.
- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة واضحة فيما بين العوامل الاقتصادية والطلاق، حيث تبين أن الوضع الاقتصادي (المادي) للمبحوث وأسرته لم يكن سبباً مباشراً في حدوث الانفصال بين الزوجين، وهذا ما أكدته معظم أفراد العينة، كما تبين أن وضعهم الاقتصادي والمادي شبيه بالوضع المادي لغالبية أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه من حيث الدخل الشهري، ونوع السكن، وطبيعته، والمستوى المعيشي بشكل عام، وإذا كان من الأسباب فهو سبب غير مباشر.
- أظهرت الدراسة أيضاً بأنه لم تظهر علاقة ذات دلالة مباشرة بين الحالة الصحية للمبحوث وحدث الطلاق، فقد تبين أن معظم المبحوثين (طليق - طليقة) يتمتعون بحالة صحية جيدة، وهذا ما أقرت به نسبة 79% منهم، ولم يكن لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية دور فاعل في حدوث الطلاق، فقد أكدت نسبة 86.4% أن (الطليق - الطليقة) لا يتعاطون مثل هذه الأشياء.
- بينت الدراسة ضعف العلاقة ما بين الأسباب الخاصة بـ (الطليق - الطليقة) وما بين قرار الطلاق، حيث تبين أن نسبة الخيانة الزوجية على سبيل المثال لا تتعدى نسبة 20% من مجمل حالات الطلاق. كما أن نسبة الاعتداء على الطليق بالضرب لم تتعد 10%، في حين بلغت نسبة السب والشتم 25%. وبالتالي يمكن القول بأن الأسباب الخاصة بين الزوجين الطليقين لا تمثل ذلك التأثير البالغ في حدوث الطلاق والانفصال بين الزوجين؛ لكون أن نسبة 5% فقط من المبحوثين أكدت أن العلاقة كانت سيئة فيما بينهما، ولتوضيح أن هناك أموراً تصنف من ضمن الخيانة الزوجية، كالعلاقات على الهاتف، وشبكات التواصل، وليس فقط الخيانة بمعناها المادي.
- توصلت الدراسة إلى أن العوامل الثقافية لم تظهر علاقة ذات دلالة مهمة بحالات الطلاق سوى من حيث إظهارها ارتفاع نسب الطلاق بين ذوي الخلفية الحضرية عنه لدى ذوي الأصول الريفية التي بلغت 95%، وكذلك من حيث ارتفاع نسبة الطلاق بين سكان المدن أكثر من سكان الريف، وربما يعود ارتفاع هذه النسب لكون عينة الدراسة هم من سكان مدينة البيضاء. إلا أن العوامل الثقافية أظهرت تأثير عدم وجود التقارب الفكري ووحدة القناعات الشخصية بين الزوجين في حالات الطلاق، وقد بلغت نسبة 43% من حالات الطلاق.



8- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي استخلصتها الدراسة من نتائج، ومؤشرات، كان واجباً علينا تقديم مجموعة من التوصيات، والرؤى والحلول، هي محاولة جادة تقدم لصناع القرار للحد من انتشار الظاهرة، ومحاصرتها مما يساعد على حفظ الاستقرار، والأمن الاجتماعي، وصيانة الأسرة الليبية، من التصدع، وعليه يمكن تقسيم التوصيات إلى مستويين:

أولاً قبل الزواج:

- عدم الإفراط في الحديث عن الزواج، بإظهار الجوانب الإيجابية، وبيان الحياة الزوجية بجلتها الوردية، والتغاضي عن الصعوبات التي ستواجه المتزوجين مستقبلاً.
- نشر ثقافة التوعية الأسرية المتعلقة بالزواج، وتكوين الأسرة، والتركيز على فن حل المشاكل الزوجية، وجعل هذه الثقافة تمتد من الشباب إلى الكبار.
- الرفع من المستوى المعرفي للمقبلين على الزواج من مختلف النواحي الاجتماعية، والنفسية، وحتى الجنسية، والتركيز في ذلك على ما تقدمه الشريعة في هذا الجانب.
- تكثيف البرامج الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لتوعية وإرشاد الشباب المتزوجين والمقبلين على الزواج بطبيعة الحياة الزوجية والمسؤوليات المترتبة عليها وبيان مخاطر الطلاق وتأثيراته على الفرد والمجتمع، إضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة في هذا المجال.
- يتم ذلك عبر المؤسسات التعليمية، والإعلامية، والمنابر الدينية، وحملات التوعية، وحتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- إنشاء وتفعيل مكاتب الإرشاد الأسري الخاصة بحل وعلاج المشكلات الأسرية وتقيد الإرشاد اللازم للمقبلين على الزواج من الجنسين، من خلال تدريب الاختصاصيين في هذا المجال، من أجل أن يتحملوا عبء القيام بالإجراءات سابقة الذكر.

ثانياً بعد الطلاق:

- إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية المعمقة حول موضوع الطلاق وما يتعلق منها بالدور الذي يمكن أن يلعبه الأهل - على وجه الخصوص - من تدخلات في حياة أبنائهم قد تُقضي إلى حدوث خلافات ومشاكل تكون سبباً رئيساً في حدوث الطلاق.
- إجراء دراسات أخرى تتناول الأضرار الاجتماعية والنفسية والمادية وما يصاحبها من تبعات ناجمة عن الطلاق والانفصال بين الزوجين سواء كان ذلك على الأبناء، أو على الطليقين أنفسهم، فعادةً ما تكون نتائج التفكك الأسري مأساوية لحياة ومستقبل من يكون ضحية له.



- دعم دور المحاكم المختصة بالنظر في حالات الطلاق باختصاصي علمي الاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية؛ كونهم يحملون صفات المصلح الاجتماعي، وليس القاضي الحكم الذي غالبا ما يمثل للقوانين والتشريعات النافذة.
- تغيير نظرة المجتمع السلبية للمرأة المطلقة، والابتعاد عن وصمها، والعمل على حمايتها وصيانتها، وتخليصها من سلطة المجتمع الذكورية، وإتباع ما يقدمه كتاب الله في هذا الجانب، لا إفراط ولا تفريط.
- في حال كان الطلاق مصير المرأة المحتوم يجب على الجهات المختصة أن تتحمل ما يلحق ذلك من أعباء بخلق مساعدات، وفرص عمل مجزية لها وللأبناء في حال وجودهم، ولا تكون تحت رحمة طليقها، وبيروقراطية المحاكم، والتشريعات المتعلقة بالخصوص.



قائمة مراجع

أولاً الكتب:

- أحمد، ليلي (2012). الطلاق وتأثيره على المرأة في المجتمعات العربية، القاهرة: دار الشروق.
- الجناحي، عائدة (1983). المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق - دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دار الحرية للطباعة، بغداد.
- حسن، محمود (1981) كتاب الأسرة ومشكلاتها، دار النهضة العربية، بيروت.
- الخطيب، سلوى (2007) نظرة في علم الاجتماع الأسري، مكتبة الشقري، الرياض.
- الخولي، سناء (1989) الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- دراسة علمية محكمة جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب، الرياض.
- عزب، شريف كمال (2000) الخلع والزواج العرفي بين الشريعة والقانون، دار التقوى للنشر والتوزيع، القاهرة.
- فتاح، محمد سلمان (1978) الطلاق في المجتمع الليبي، دراسة على ظاهرة الطلاق في الجبل الأخضر، كلية التربية، جامعة قاريونس، البيضاء.
- المالكي، عبدالرازق (2004) دراسة بعنوان ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة، درا القلم للنشر، بيروت.

ثانياً المجلات والدوريات:

- الخطيب، سلوى (1993) الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الخامس كلية الآداب، الرياض.
- الشبول، أيمن (2010) المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق مجلة جامعة دمشق، العدد 3-4، دمشق.
- الغرابية، فاكور وعليمات، حمد (2012) التأثيرات النفسية والاجتماعية للطلاق على الأطفال، مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 9، العدد 2، الشارقة.
- الفيصل، عبد الله (1991) بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية، مجلة الملك سعود، المجلد الثالث، الرياض.
- الثاقب، فهد (1996) أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث - المجلد الرابع والعشرون، جامعة الكويت، الكويت.



- المجالي، قبلان وقيس، سليم (2000) أسباب الطلاق في محافظة الكرك بالأردن، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد الثامن عشر، السنة التاسعة، جامعة قطر، قطر.
- حماد، مستور (2009) بعض العوامل المؤدية للطلاق "دراسة تحليلية على دور المسكن في ارتفاع نسب حالات الطلاق بمدينة البيضاء"، مجلة منارة العلوم الاجتماعية، اللجنة الشعبية العامة لشؤون الاجتماعية، العدد الأول، طرابلس.
- المعمري، وفاء (2015) الأسباب المؤدية للطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في المجتمع العماني، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد التاسع عشر.
- القرشي، غني (2014) الطلاق بين الممكن والمحذور دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد 15، بابل.

ثالثاً الرسائل العلمية:

- أبو زنت، مهتاب (2016) الطلاق، وأسبابه ونتائجه من وجهة نظر المطلقات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الحربي، يوسف (2013) العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض.
- خيرة، أوبزير (2015) صورة الذات لدى أبناء الطلاق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- زروقي، أسماء (2016) دراسة تحليلية لتطور معدلات الطلاق من 1998 إلى 2013 وآفاقه المستقبلية من 2016 إلى 2031 ببلدية تقرت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.
- سلطان، رندا (2017) الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
- العجمي، راشد (2014) فاعلية برنامج إرشادي جماعي لتحسين مستوى التوافق النفسي الاجتماعي لدى أبناء الأسر المطلقة في المراحل المتوسطة: 11-14، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق.



رابعاً المؤتمرات، والندوات:

- أبوكر، سلطنة مسعود (2009) دراسة إحصائية تحليلية عن مشكلة الطلاق في شعبية المرج، مؤتمر مشكلات الزواج والطلاق في المجتمع الليبي، طرابلس.
- العبيدي، محمد جاسم وآلاء جاسم (2009) الحرمان العاطفي والتأثير النفسي والاجتماعي على الأبناء بسبب الطلاق أو فقدان الوالدين، مؤتمر مشكلات الزواج والطلاق في المجتمع الليبي، طرابلس.

خامساً المنشرات، والتقارير الرسمية:

- مركز معلومات دعم واتخاذ القرار، مصر الأولى عالمياً في الطلاق، تقرير حكومي، 2016، القاهرة.
- دولة ليبيا، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، الإحصاء الحيوية، 2011، طرابلس.
- وزارة التخطيط، مصلحة الأحوال المدنية والإدارية، الإحصاءات الحيوية، ليبيا، طرابلس، 2010.
- محكمة البيضاء الابتدائية، سجلات الطلاق في الفترة من 2011-2017، البيضاء.
- مصلحة الأحوال المدنية، طرابلس، 2018.